

## مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

## الاقتصاد غير المنتج للنفط يختم العام بأقوى نمو في المبيعات في 2024

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، &lt; 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&amp;P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 5 إلى 13 ديسمبر 2024.

## النتائج الأساسية

تسارع نمو الطلبات الجديدة للشهر الخامس على التوالي

ارتفاع مستويات الإنتاج والشراء بشكل ملحوظ

ارتفاع حاد في متوسط أعباء التكلفة

اختتم اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية عام 2024 على نحو قوي، حيث تحسنت ظروف الأعمال بشكل ملحوظ، مدفوعة بزيادة كبيرة في الطلبات الجديدة، وبفضل الطلب المحلي المرتفع وتعزيز الصادرات، حيث ارتفع حجم المبيعات الإجمالية بأسرع وتيرة في 12 شهرًا، مما أدى إلى ارتفاع قوي في النشاط التجاري والمخزون.

ظل التضخم في التكاليف حادًا في شهر ديسمبر بسبب الطلب القوي على مستلزمات الإنتاج، على الرغم من أن تراجع خلق فرص العمل ساعد في تخفيف ضغوط الرواتب، كما ارتفعت أيضًا أسعار المنتجات، لكن معدل التضخم تباطأ بسبب المنافسة الشديدة والجهود المبذولة للتخلص من المخزون.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي 58.4 نقطة في شهر ديسمبر، ورغم انخفاضه بشكل طفيف عن أعلى مستوى له في 17 شهرًا حين سجل 59.0 نقطة في شهر نوفمبر، فإن القراءة الأخيرة تشير إلى تحسن ملحوظ في ظروف التشغيل على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ظل المؤشر فوق المستوى المحايد (50.0 نقطة) بشكل مستمر منذ شهر سبتمبر 2020.

وأشارت الشركات غير المنتجة للنفط إلى أن الظروف الاقتصادية القوية، إلى جانب ارتفاع الطلب من العملاء وحملات التسويق الجديدة، ساعدت في دفع الزيادة الكبيرة في حجم الأعمال الجديدة خلال الشهر الأخير من عام 2024. وفي واقع الأمر، كان معدل النمو هو الأسرع في فترة عام، حيث تسارع في كل الشهور منذ شهر أغسطس. وشهد ما يقرب من أربعة من كل عشرة من الشركات المشاركة في الدراسة زيادة في تدفقات الطلبات الجديدة خلال الشهر، ولوحظت الزيادة الأكبر بين شركات الجملة والتجزئة.

ساهم توسع السوق الأجنبية في تعزيز زخم المبيعات، وأشارت بيانات الدراسة لشهر ديسمبر إلى أكبر زيادة في طلبات التصدير الجديدة منذ 17 شهرًا، حيث علقت الشركات المشاركة على ابتكارات المنتجات والعلاقات القوية مع العملاء الدوليين.

## تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

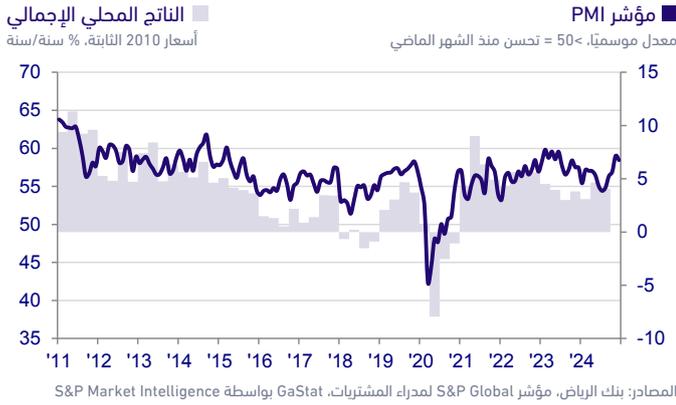
"اختتم القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية عام 2024 على نحو إيجابي، مما يعكس الخطوات الناجحة التي تحققت في إطار رؤية 2030. سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI) مستوى قويا بلغ 58.4 نقطة، مما يؤكد مرونة القطاع وتوسعه. ويُعد هذا الأداء شهادة على التنوع المستمر للاقتصاد حسب رؤية 2030 التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

"من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير المنتج للنفط بأكثر من 4% في عامي 2024 و 2025، مدفوعًا بتحسّن كبير في ظروف الأعمال. وقد عزز الارتفاع الكبير في الطلبات الجديدة هذا النمو، مما يشير إلى زيادة ثقة السوق وارتفاع الطلب. ويأتي هذا الارتفاع مدفوعًا بالطلب المحلي المرتفع وزيادة الصادرات، مما ساعد على ارتفاع إجمالي حجم المبيعات إلى أعلى مستوياته في عام، ونتيجة لذلك، شهد النشاط التجاري وحجم المخزون ارتفاعات قوية، مما يعكس قدرة القطاع على تلبية الطلب المتزايد والاستفادة منه.

"وعلى الرغم من وجود تحديات مثل التضخم الحاد في التكاليف بسبب الطلب القوي على مستلزمات الإنتاج، فقد تمكن القطاع من التعامل مع هذه الضغوط بشكل ناجح. وقد شهد شهر ديسمبر زيادة ملحوظة في تكاليف المواد، مما أدى إلى ارتفاع التضخم في أسعار مستلزمات الإنتاج، ومع ذلك فقد ارتفعت تكاليف الأجور بشكل أقل حدة. وساعد هذا التوازن على تخفيف ضغوط الرواتب.

"علوة على ذلك، اختارت بعض الشركات خفض الأسعار استجابة للمنافسة القوية وارتفاع مستويات المخزون، مما أدى إلى ارتفاع طفيف فقط في متوسط أسعار المنتجات والخدمات منذ شهر نوفمبر. وساعدت استراتيجية التسعير التنافسية هذه في الحد من تأثيرات التضخم، كما تحسنت توقعات الشركات، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها في تسعة أشهر خلال شهر ديسمبر. وأعربت الشركات عن تفاؤلها بسبب النمو القوي في المبيعات.

"يُسلط الأداء القوي للقطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية في نهاية عام 2024 الضوء على نجاح رؤية 2030 في توجيه الاقتصاد نحو التنوع والمرونة. وفي ظل التوقعات باستمرار زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير المنتج للنفط، فإن القطاع في وضع جيد يُؤهله للمساهمة بشكل كبير في الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل للمملكة. وأطاف أن "التركيز على تحسين ظروف الأعمال، وتعزيز الطلب المحلي والدولي، والتعامل مع الضغوط التضخمية يتماشى بشكل سلس مع أهداف رؤية 2030، مما يمهد الطريق للنمو المستدام والازدهار في السنوات القادمة".



ارتفع إجمالي الإنتاج بوتيرة ملحوظة في شهر ديسمبر مع تطلع الشركات إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في ظل تزايد حجم المبيعات، ورغم التباطؤ الطفيف، فإن معدل التوسع ظل أعلى من المتوسط طويل الأمد. كما ساعدت الجهود المبذولة لتحسين القدرة التشغيلية على زيادة معدل المشتريات وتعيين موظفين جدد، وتسارع نمو نشاط الشراء إلى أعلى مستوى له في تسعة أشهر، حيث حافظت الشركات على معدل كبير من تراكم المخزون. ومن ناحية أخرى، تراجع معدل خلق فرص العمل منذ شهر نوفمبر.

انخفض متوسط فترات تسليم مستلزمات الإنتاج في شهر ديسمبر، وتسارعت وتيرة التحسن خلال الشهر. وساهم هذا في أسرع ارتفاع في حيازات مستلزمات الإنتاج منذ شهر مايو. وأشارت بعض الشركات إلى أن العلاقات الجيدة مع الموردين سمحت لها بزيادة مستلزمات الإنتاج تحسباً لارتفاع المبيعات.

وفي ظل النمو السريع في عمليات الشراء، لاحظت الشركات غير المنتجة للنفط زيادة حادة في تكاليف المواد خلال شهر ديسمبر، مما أدى إلى معدل ملحوظ من التضخم الإجمالي في أسعار مستلزمات الإنتاج. ولاحظ ذلك على الرغم من أن تكاليف الأجور شهدت زيادة أقل، ورغم ذلك، ومع اختيار بعض الشركات خفض الأسعار بسبب المنافسة القوية وارتفاع مستويات المخزون، لم يرتفع متوسط الأسعار إلا بشكل طفيف منذ شهر نوفمبر.

وتحسنت توقعات الأعمال إلى أعلى مستوى لها في تسعة أشهر في شهر ديسمبر، حيث علقت الشركات بشكل عام على أن النمو القوي في المبيعات أعطاها أملاً أكبر في توسع مستويات النشاط في عام 2025.

## الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث  
خبير اقتصاديين  
بنك الرياض  
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2467  
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديمة التركي  
خبير اقتصادي أول  
بنك الرياض  
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2478  
deema.alturki@riyadbank.com

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي أول  
S&P Global  
هاتف: +44 1491 461 002  
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين  
اتصالات الشركات  
S&P Global Market Intelligence  
هاتف: +44 7967 447 030  
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة [katherine.smith@spglobal.com](mailto:katherine.smith@spglobal.com). لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

## المنهجية

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العربية في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي.

يعود الفضل في نجاحنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالية لموظفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة نخر بهم في تحقيق نسبة مواطنة تصل إلى 94% هي الأعلى ضمن المنشآت المالية العاملة في السوق السعودي.

تقدم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف قاعدتنا الرأسمالية القوية وخبرتنا العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل، وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. [www.riyadbank.com](http://www.riyadbank.com)

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلب الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ [economics@spglobal.com](mailto:economics@spglobal.com).

## نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone"، وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. [www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi](http://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi)

## إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير، ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات® و PMI هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بعض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.